مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان
أهم ملامحها وأنماطها

الدكتور أحمد ناصوري*
ياسر سمرة**

(تاريخ الإيداع 4 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 27 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

إنَّ من سمات لبنان التاريخية، الحرية السياسة والحيوية الزائدة، وهذا المدى المتنوع من القوى والأحزاب والتنظيمات التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقد سمح بذلك التنوع فرادة الوضع السياسي في لبنان إزاء محيطه العربي، من حيث الخصوصية الناتجة عن البرلمانية والتنوع الطائفي ووجود الأقليات، وتنامي الميول الوسطية لدى القوى السياسية التي تشرعنت في الأحزاب خلال مراحل تاريخية محددة، فلكل كيان طائفي حزبه أو أحزابه، وهو متحصن بطائفته في وجه الحزب الأخر، وحتى في وجه الدولة أحياناً، فالطائفة تحد الطائفة والحزب مقابل الحزب.

تتناول هذه الدّراسة، وبشكلٍ مكثفٍ التّطور التّاريخي للظّاهرة الحزبيَّة في لبنان، ومراحل نشأتها خلال الحقب الأساسيَّة التي مرّ بها الكيان اللّبناني منذ العهد العثماني، إلى عهد الاحتلال الفرنسي، فمرحلة الاستقلال الوطني–ما قبل الحرب الأهلية وخلالها وما بعدها– ثم تعرّجُ على الأنماط الأساسيَّة لهذه الأحزاب، لتنتقل إلى تناول أهم ملامح التَّجربة الحزبيَّة السّياسيَّة في لبنان. وتخلص إلى أنّ للنظام السّياسي تأثيرٌ كبيرٌ على الأحزاب، فكلُ نظامٍ ينتجُ أحزاباً على شاكلته. والنّظام اللّبناني باعتباره نظام الأفراد والعائلات والطّوائف، ونظام الإقطاع التّقليدي والمالي، أنتج نظاماً حزبياً على شاكلته، وثيق الارتباط بالنسيج الطّائفي المتشظّي لهذا المجتمع، سواء لجهة قوانين الانتخاب المتتاليَّة، أو قانون الجمعيَّات والأحزاب، أو قانون اللَّامركزية الإداريَّة، وكلها لا تساهم في توسيع مساحة العمل الحزبي، بل على العكس تساهم بإنتاج وإعادة إنتاج القوى التَّقليديَّة على حساب مؤسسات الدَّولة الحّديثة ومنها الأحزاب.فالتفتيت السياسي يعجز عن احتكار المميزات ويحمل بذور الاختلاف إلى حده الأقصى، فيحول الأحزاب عن مهمة الناظم لنزاعات المجتمع وضبط إيقاعها ويدفعها نحو الغلو في التمايز، ويأسر الحياة السياسية في حلبة عدم الاستقرار والتناحر.

الكلمات المفتاحية : الحرية السياسية _ الظاهرة الحزبية

*استاذ مساعد _ قسم العلاقات الدولية _ كلية العلوم السياسية _ جامعة دمشق _ دمشق _ سورية.
**طالب دراسات عليا (دكتوراه) _ قسم العلاقات الدولية _ كلية العلوم السياسية _ جامعة دمشق _ دمشق _ سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

Historical development of the parties phenomenon in Lebanon Types and features

Dr. Ahmed Nasori*
Yaser Samra**

(Received 4 / 3 / 2015. Accepted 27 / 4 / 2015)

□ ABSTRACT □

Lebanon is characterized through history by political freedom and over vitality , and diversity of forces , parties and organizations which alters from extreme right into extreme left . All that made political status in Lebanon a unique one compared to other status in the Arab surrounding , from the view point of exclusivity coming out of parliamentary circumstances , sectarian diversity , increasing approaches towards moderation of political forces which were legalized in the form of parties throughout specific historical stages .

Each sectarian entity has its party or parties , which is fortified by its sect facing the other party and the state sometimes . Sect limits the sect and party against a party .

This research approaches , profoundly , the historical development of the parties phenomenon in Lebanon and stages of its emergence during the basic periods through which Lebanon have passed since the Ottoman epoch till the period of French occupation and then the period are discussed , in addition to the most important features of the partisan experience in Lebanon . The research came to that political regime has its great effect on parties , as each political regime originates parties which comply with its form . Political regime in Lebanon as it is considered a regime of individuals , families and sects , and the traditional feudal and financial system , it originated a parties system which is similar to it , very close to the sectarian texture of the Lebanon society , from the view point of consecutive election laws , or the law of societies and parties , and the law of administrative decentralization , and all do not contribute to the expansion of the parties work area , but on the contrary this leads to the generation and regeneration of traditional forces to the disadvantage of modern state institutions and parties are of them .

Political fragmentation is unable to monopolize privileges and it bears seeds of imparity to its maximum limit, so that it transforms the mission of parties from organizing and controlling society's disputes and it pushes towards extreme imparity , and it confines political life in the sphere of instability and conflict.

Key words : Political freedom _ Parties phenomenon.

*Assistant professor, Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria.
**Postgraduate student, Department of International Relations, Faculty of political science, Damascus university, Syria.

مقدمة:

إنَّ من سمات لبنان التاريخية، الحرية السياسة أو الحيوية الزائدة، وهذا المدى المتنوع من القوى والأحزاب والتنظيمات التي تتراوح من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وما بينهما، وقد سمح بذلك التنوع فرادة الوضع السياسي في لبنان إزاء محيطه العربي، من حيث الخصوصية الناتجة عن البرلمانية والتنوع الطائفي ووجود الأقليات، وتنامي الميول الوسطية لدى القوى السياسية التي تشرعنت في الأحزاب خلال مراحل تاريخية محددة. وتذخر اللوحة السياسية في لبنان بالتنظيمات القادمة من مختلف المشارب حاملة الهويات الإيديولوجية والفكرية المتنوعة، وقلما غاب رافد من أصول قومية أم يسارية–ليبرالية أم رأسمالية أم دينية–عن القوس السياسي العريض العامل فيه، إلى حدّ تنازع فصائل متعددة على إرث مشترك، وبعثرة معظم المكونات طائفياً ومناطقياً أو ارتباطها بمشاريع فردية أو زعامة من هنا وهناك. وهكذا يرى الباحث ان كثرة التشكيلات السياسية ظاهرة حمالة أوجه تجمع في قالبها معاني حرية المعتقد والتعدد، إضافةً إلى ضعف العافية والشرذمة، فالتفتيت السياسي يعجز عن احتكار المميزات ويحمل بذور الاختلاف إلى حده الأقصى، فيحول الأحزاب عن مهمة الناظم لنزاعات المجتمع وضبط ايقاعها ويدفعها نحو الغلو في التمايز، ويأسر الحياة السياسية في حلبة عدم الاستقرار والتناحر. وتبدو الأحزاب في وضعية لا تُحسد عليها، فالارتباكات تضرب مقوماتها والأمراض تفتك في خلاياها، والأزمة التي تعصف بها تطال منطلقاتها الاساسية وآفاقها المستقبلية والكثير من طروحاتها الفكرية الى جانب أطرها التنظيمية والعلاقات التي تحكمها، الأمر الذي أضعف من صدقيتها وساهم في تراجعها إلى درجة تبدو فيه مستقيلة من دورها.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تُعدُّ الأحزاب مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته، ولها دور أساسي في تقويم السلطة وكشف أخطائها والحيلولة دون استبدادها، فليست الأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية بحاجة للمزيد من الإثبات، لأن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً "نظماً حزبية"، سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية. وتسعى الدراسة إلى إبراز الدور المتعاظم للأحزاب في الحياة السياسية والعامة للمجتمعات الحديثة، ومحاولة مقارنته مع دورها في الحياة السياسية والعامة للمجتمع اللبناني على وجه الخصوص، والوقوف على خصوصية التجربة اللبنانية وفرادتها في العالم العربي. فلكل كيان طائفي في لبنان حزبه أو أحزابه، وهو متحصن بطائفته في وجه الحزب الأخر وحتى في وجه الدولة أيضاً، فالطائفة تحد الطائفة والحزب مقابل الحزب.

وكذلك تتأتى أهمية هذه الدراسة من التحدي الذي تواجهه الأحزاب السياسية في ظل عالم الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور أشكال حديثة للتجمُّع والتواصل والتعبير عن الرأي، والتي تكاد تنافس الأحزاب السياسية في الموقع والدور والأهمية والتأثير.

إشكالية البحث:

لم تعد الدولة الحديثة مجرد /شعب– إقليم– حكومة/، وإنما هناك معيار أساسي هو وجود المؤسسات المستمرة، واعتبار الدولة ذاتها "**مؤسسة المؤسسات**"، واعتبار الحكام ممارسين لاختصاصات معينة محددة سلفاً بالقانون والدستور.

فها هو لبنان برغم هذه المساحة الهائلة من الحرية، مازالت أحزابه طوائف، وطوائفه جزر معزولة، ومجتمعه منقسم، ودولته هشـة. فغالبية اللبنانيين مازالت تشعر بأن ولاءَها الأساسي هو للعائلة أو للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة ... وليس للمؤسسات الحديثة كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وللدولة ككل، وذلك بسبب سيطرة الثقافة السياسية التقليدية التي قوامها نظام الملة والولاء للأشخاص على حساب الثقافة الوطنية الأساسية التي قوامها الوطن والمواطن والمواطنة. فكيف عجزت أحزابه عن تحقيق وظائفها المفترضة في التكامل والاندماج الوطني والتحديث السياسي والاجتماعي برغم الحرية والحيوية المتوفرة لها وما المعوقات التي حالت دون ذلك. هذه هي الإشكالية التي تحاول الدراسة الخوض فيها، لأن الباحث يعتقد أن إشكالية الأحزاب السياسية، هي إشكالية النهضة والحداثة، بل هي إشكالية الدولة الحديثة ذاتها أو هي جزء منها.

تساؤلات البحث:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل استطاعت الأحزاب في لبنان تخطي البُنى الاجتماعية والطبقية والطائفية للمجتمع اللبناني ؟

2- هل استطاعت الأحزاب اللبنانية من خلال التنافس عبر صناديق الاقتراع، بناء الديمقراطية وقيادة عملية التنمية والتحديث السياسي والاجتماعي؟

3- ما هو دور الأحزاب اللبنانية في تغيير الثقافة السياسية التقليدية الموروثة ؟

4- ما هو تأثير أقطاب النظام الدولي والقوى الإقليمية في تشكيل القوى والأحزاب السياسية اللبنانية ؟

5- ما هو دور الأحزاب اللبنانية في التكامل والاندماج الوطني للدولة اللبنانية، وترسيخ سيادتها الوطنية ؟

أهداف البحث:

يحاول الباحث في دراسته هذه الإجابة عن تساؤلات البحث واختبار الفرضيات المطروحة، وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

1-دراسة مراحل نشأة الأحزاب اللبنانية وتطورها في علاقاتها وتداخلها مع البيئة المحلية والاقليمية والدولية.

2-دراسة الخصائص العامة للأحزاب السياسية اللبنانية، في نشأتها وتطورها وارتباطاتها الخارجية، وأنماطها ومعايير تصنيفها.

3-دراسة تأثير النظام السياسي اللبناني في علاقاته الإقليمية والدولية على تشكيل الأحزاب السياسية واتجاهاتها.

منـهجية البحث:

انطلاقاً من قناعاتنا بأنه ليس هناك من منهج واحد يستطيع تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية التي أصبحت اليوم أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي وقت مضى، لذلك قام الباحث في إطار هذه الدراسة بالمزاوجة بين العديد من المناهج العلمية التي استدعاها السياق الموضوعي للبحث وطبيعته، وهي:

1-المنهج الوصفي: ومن خلاله يتم وصف الظاهرة المدروسة وصفاً كتابياً يحدد فيه أهم خصائصها وصفاتها النوعية وعناصرها المختلفة وكيفية تبادل التأثيرات بين أطرافها، وصولاً إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسيرها وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة.

2-المنهج التاريخي: يُعد التاريخ عنصراً مساعداً في التحليل السياسي، لكونه مصدراً أساسياً لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب المعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية، كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، ويسمح لنا بفهم الحاضر، فهو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها. وهكذا تمت الإفادة من هذا المنهج في دراسة نشأة الظاهرة الحزبية السياسية في لبنان، وسيرورة تطورها وتفاعلها عبر مراحلها التاريخية وظروفها التي نشأت فيها.

3-المنهج التحليلي: يتسم هذا المنهج بعدة سمات لعل أهمها، أنه يسعى للتحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض في تناوله للظاهرة المدروسة، كما أنه يسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي. وكذلك فإنه ينطلق من تصور نظري للظاهرة موضوع البحث، وقد تمت الإفادة من هذا المنهج في معظم أجزاء البحث سيما في دراسة بيئة الأحزاب السياسية وتفاعلها مع بيئتها الاجتماعية والثقافية والقانونية ومحيطها الإقليمي والعالمي.

المبحث الأول: مراحل نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية:

لقد واكبت الأحزاب اللبنانية في تكونها وتطورها الحقبات الأساسية التي مرت بها الدولة اللبنانية، بدءاً بنهاية مرحلة الاحتلال العثماني ومروراً بالانتداب الفرنسي (1920–1943)، وحتى مرحلة الاستقلال الوطني ومن ثم اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 والتي استمرت حوالي خمسة عشر عاما من 1975–1990 ، ثم المرحلة التي تليها حتى وقتنا الحاضر، فالجيل الأول من أحزاب لبنان إبان عهد الانتداب، عكس في اهتماماته وتوجهاته السياسية أجواء ومضامين تلك المرحلة، فمنها من كان أشبه بالكتل السياسية، ومنها من اعتنق عقائد طموحة تجاوزت حدود الدولة الناشئة بل أيضا حدود عدد من دول المنطقة، وظهر الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في ظل دولة الاستقلال وكانت أكثر تنوعاً من الجيل الأول وأفضل تنظيماً وأوضح تعبيراً عن واقع الحال السياسي والاجتماعي والإيديولوجي في لبنان وبلدان الجوار العربي . فما من عقيدة قومية أو أممية وما من تيار سياسي، إلا وكان له تمثيلاً حزبياً واسعا أو ضيقا، مؤثرا أو هامشياً في لبنان. [1]

أما الجيل الثالث من أحزاب لبنان، فبرز خلال سنوات الحرب الأهلية وكان نتاجاً لها، فانتقلت الأحزاب من العمل السياسي إلى العمل العسكري وخاضت حروباً شرسة فيما بينها، ودخلت في تحالفات متقلبة شأنها شأن تقلبات الحرب اللبنانية التي انغمس فيها عدد كبير من أطراف الداخل والخارج الإقليمي والدولي، وصارت "اللبننة " كـ "البلقنة " مصطلحاً سياسياً شائعا للدلالة على حالة التشظي والتفتت والانقسام الوطني والاجتماعي والسياسي التي أصابت لبنان وجعلت منه ملعباً تتصارع فيه الأمم على الارض اللبنانية وقارباً في محيط تتقاذفه الأمواج المتلاطمة .

وهكذا فإن مسار التجربة الحزبية في لبنان مـرَّ بعدد من المراحل أو المحطات الأساسية أهمها:

المرحلة الأولى، هي مرحلة الحكم العثماني في المنطقة العربية عموماً، وفي المنطقة التي عرفت بلبنان لاحقاً بوجه خاص. وتبدأ بعهد الإمارة المعنية وتنتهي بهزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من سطوة تأثير البنية المجتمعية في الذهنية السياسية وسلوكياتها.

---

[1]-**الخازن، فريد(2002)، الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية.ط1. (ص ص1–3). بيروت: المركز اللبناني للدراسات.**

المرحلة الثانية، مرحلة الانتداب الفرنسي وتأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920، وقد حكمت أحداث هذه المرحلة وقضاياها مسار الظاهرة الحزبية في لبنان لا بل في بلاد الشام كلها، وحددت الكثير من اتجاهاتها وتطوراتها.

المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الاستقلال الوطني منذ عام 1943 وفيها أكثر من محطة، وتكمن أهمية هذه المرحلة في رسوخ الظاهرة الحزبية وتنوع مشاربها واتساع حضورها.

أولاً: مرحلة الحكم العثماني

وُجِدَت الأحزاب في لبنان قبل الإعلان عنه بحدوده الراهنة، بل كانت أحد أبرز المساهمين المحليين في هذا الإعلان، وتجلى حضورها بشكلين: **الأول**، حزبية تقليدية بلورها نظام المتصرفية القائم بعد عام 1860 وتمثلت بطوائف دينية تقاسمت الوظائف السياسية والإدارية في المتصرفية ومنافعها، ووجدت ثنائية حزبية في كل طائفة تتنافس على هذه المواقع. [2] **والثاني**، حزبية حديثة تبلورت بعد صدور قانون الجمعيات العثماني عام 1909 وكانت كثيرة العدد وسريعة التقلب ومتعددة المنابت والاتجاهات. وتتضمن مرحلة الحكم العثماني ثلاث محطات أساسية هي: [3]

1-عهد الامارة المعنية، الذي تميز بالانقسام التقليدي القيسي- اليمني، سواء في العلائق الاجتماعية أم المؤسسات أم التقاليد أم التحالف بين العائلات. وقد ارتكز هذا الانقسام على أصول قبلية عشائرية ذات أبعاد وأهداف سياسية تعود جذورها إلى الانقسامات القبلية في الجزيرة العربية، وتصدرت العائلات الإقطاعية والمشايخ والأمراء الحكم والسلطة. كما عرف هذا الانقسام الاقتتال والصراع على السلطة في الإمارة، غير انه لم يكن ليتخذ منحىً طائفياً في البداية، وامتد جغرافياً ليشمل المنطقة بأسرها أو (ما عرف بلبنان لاحقاً).

2-عهد الإمارة الشهابية،[4] حيث تحول الانقسام الحزبي والثنائية القيسية/اليمنية إلى مظهر آخر تمثل بالحزبية اليزبكية/الجنبلاطية، الأولى بقيادة آل جنبلاط والثانية بقيادة آل العماد ومن ثم آل أرسلان. وتعد معركة عين دارة عام 1711 وانتصار القيسية فيها، المحطة التاريخية الأبرز في بلورة هذا الانقسام وتمظهره، غير أن هذه الحزبية غدت أضيق من سابقتها سواء في حدودها المكانية الجغرافية لكونها انحصرت عملياً في الجبل اللبناني، أم في هدفها السياسي فغدت صراعاً داخل السلطة (سلطة الامارة) بعدما كانت صراعاً على السلطة، وفي كلتا الحالتين لم تخرج الحالة الحزبية عن البنية المجتمعية التقليدية السائدة.

3-عهد المتصرفية (1860-1914)[5]، الذي نشأ نتيجة تطورات داخلية وخارجية من أهمها نظام الامتيازات الأجنبية والحرب الأهلية التي اندلعت عام 1860، وتدخل الدول الأوربية الكبرى آنذاك في تقرير الوضع السياسي في الجبل اللبناني، سواء في نظام القائمقامية أم في نظام المتصرفية لاحقاً، وأُعطي الجبل نظاماً خاصا وحكماً ذاتيا محددا معترفا به من السلطنة العثمانية والدول الكبرى، واستمرت هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914.

إن الإطلالة على مرحلة الحكم العثماني، تبين أن الحزبية التقليدية بانتماءاتها الأولية، هي التي هيمنت على الحياة السياسية والمجتمعية، وبالتالي فان تداعياتها تركت بصماتها على المراحل التي تلتها إلى درجة أن الطوائف/المذاهب، تسيست وغدت مُوجِّهة للحياة السياسية وناظمة لآلية عملها ، الأمر الذي جعلها في المراحل اللاحقة

---

[2] - للمزيد من التفاصيل أنظر: العبد، عارف (2001). لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل. (ط1. ص ص66-74). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[3] - العبد، عارف. المرجع السابق نفسه، (ص ص33-49).

[4] - الخازن، فريد. الاحزاب السياسية في لبنان. مرجع سابق (ص ص4-6).

[5] - طربين، أحمد (1968) - لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1860-1920. (ص62-75). القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية.

تلعب الدور الأساس في مشروع بناء الدولة كونها الأسبق في الاجتماع السياسي اللبناني[6]، ويمكن اعتبار (ظاهرة الحزبية التقليدية) مرحلة ممهدة لبروز الأحزاب الحديثة التي نشأت في القرن العشرين، وإن كانت بطبيعتها أقرب لمفهوم الفرق والملل منها إلى مفهوم الاحزاب الحديثة التي نشأت في الغرب وانتشرت في العالم لاحقاً . ولكي تحمي كل طائفة مكاسبها وتحصن مواقعها، عمدت إلى تعزيز علاقاتها مع إحدى الدول الأوربية التي اعتمدتها حامية لها، وراح نفوذها يتوسع ويترسخ شيئاً فشيئاً، وبذلك ازداد تدخل تلك الدول في شؤون (جبل لبنان)، وأصبح لكل طائفة مرجعية حامية من خارج الحدود ومن خارج الجغرافيا والاجتماع اللبناني وحتى العربي والإسلامي. فكانت فرنسا حامية الموارنة، وروسيا حامية الأرثوذكس، وايطاليا والنمسا مدافعتين عن مصالح الكاثوليك، وبريطانيا حامية الدروز، وأما البروتستانت فقد وجدوا في الألمان والأمريكان حليفاً لهم، فيما كان الحضور العثماني التركي –المركزي والفاعل في مختلف أوجه الحياة اللبنانية ومختلف مناطق بلاد الشام–يُغيِّب حضور الزعامة السنية الإسلامية ويحل محلها. [7] وهكذا بقي /الشيعة/ في لبنان وحدهم بلا سند لهم من الخارج، طالما ظلوا يبحثون عنه طويلاً حتى جاء الفرج وقامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 فبدأوا بالتعويض عن عقدة النقص تلك في علاقة غير مسبوقة مع المرجعية الدينية والسياسية للدولة الإسلامية الإيرانية.

ثانياً: مرحلة الانتداب الفرنسي

تعد هذه المرحلة مفصلاً مهماً في توضيح معالم الظاهرة الحزبية في لبنان نظراً للتطورات السياسية والجغرافية السريعة والمتلاحقة التي فرضها الحلفاء على دول المنطقة وشعوبها بحسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 وإنتاجها لكيانات سياسية جديدة، سورية، الأردن، فلسطين، ودولة لبنان الكبير الذي تم الإعلان عنه في الأول من أيلول 1920.

فمع هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وإعلان الحكومة العربية في دمشق 28/ايلول1918 ثم رفع العلم العربي في بيروت وطرابلس في الأول من تشرين الأول 1918 إيذانا بتبعية لبنان لهذه الحكومة العربية التي طالما مثلت آمال وتطلعات المسلمين والعرب في هذه المنطقة، وما إن حدث ذلك حتى بدأت حركة سياسية مضادة تمركزت في جبل لبنان، قادها أقطاب ورجال دين موارنة بهدف إعلان لبنان دولة مستقلة برعاية الانتداب الفرنسي، الأمر الذي اعتبره أقطاب المسلمون عملاً انفصالياً يناقض أمانيهم و أحلامهم في قيام دولة عربية موحدة كان الأمير "فيصل بن الشريف حسين" زعيم الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين يسعى لإقامتها بناء على وعود واتفاقات جرت بينه وبين الحلفاء المنتصرين قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وذلك لقاء وقوفه في الحرب معهم ضد العثمانيين، وسحب مشروعيتهم الدينية التي طالما تسلحوا بها طيلة أربعمائة عام . إلا أن هذا الحراك السياسي تحول إلى انقسام طائفي بين اللبنانيين أنفسهم على خلفية الموقف من إعلان (دولة لبنان الكبير) على لسان الجنرال ديغول أثر الإطاحة بحكومة فيصل في دمشق بعد معركة ميسلون واستشهاد وزير الحربية يوسف العظمة في تموز 1920. [8] وهكذا فإن نشأة الكيان السياسي اللبناني وحياته بقيت محكومة بظروف الولادة وتعقيداتها، ولم يكن اعلان –لبنان الكبير–الا محطة في صراع طويل حول هويته سوف يتجدد في كل منعطف يمر به لبنان، وهو صراع اتخذ المنحى الطائفي لأن غالبية

---

[6]– طربين، أحمد. المرجع السابق نفسه، (ص ص120–122).

[7]–سلامة، غسان (1987). المجتمع والدولة في الشرق العربي. (ط1، ص ص54–56). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[8]– سلامة، غسان. المرجع السابق نفسه. (ص ص26–27).

المسلمين بقيت تطالب بالانضمام إلى سورية، وغالبية المسيحيين تمسكوا بالحماية الفرنسية والاستقلال عن سورية[9]. فبين رفع العلم العربي في دمشق ثم في بيروت وطرابلس وبين إنزاله على يد الجنرال غورو وجيشه تقرر مصير لبنان وقام الكيان السياسي الجديد. بين هذين التاريخين تجاذب وانقسامات وصراعات وتعبئة سياسية واجتماعية طالت مختلف الفئات والتكوينات الطائفية اللبنانية. وفي العموم جرى اصطفاف الأحزاب اللبنانية بعد إعلان قيام دولة لبنان الكبير وفرض الانتداب الفرنسي عليه في ضوء قضيتين جوهريتين: الأولى وجود لبنان نفسه ككيان سياسي مستقل ومنفصل عن محيطه الأم سورية، والثانية الانتداب الفرنسي والموقف منه.

وفي هذه المرحلة برزت الاتجاهات السياسية الرئيسية التالية:

1-الاتجاه الوحدوي الرافض للانتداب والكيانية الضيقة[10]، وقد تمثل بشكل أساسي بـ (عصبة العمل القومي) التي تأسست عام 1932 مطالبةً بسيادة العرب واستقلالهم، وبالوحدة العربية ومقاومة الاستعمار، وعدم التعاون مع الانتداب ومحاربة العصبيات غير القومية، والكيانات القطرية الضيقة، وبالتالي رفضت الإقرار بالكيان اللبناني الناشئ، كما أن الفصيل الآخر البارز في هذا الاتجاه هو (الحزب السوري القومي الاجتماعي) الذي تأسس عام 1932 مطالباً بالوحدة مع سورية الكبرى، وفصل الدين عن الدولة وبالعلمانية، ورفض الانتداب والكيان الناشئ. وقد عبِّر هذان الفصيلان عن نخب مثقفة من الطوائف كافةً، فضلاً عن الطبقة الوسطى اجتماعياً.

2-الاتجاه الكياني والقابل بالكيان الناشئ[11]، وتمثَّل بعدة أحزاب، نشأ بعضها في العام نفسه لتأسيس الكيان اللبناني، كحزب الترقي اللبناني، والنادي العربي الماروني، والرابطة اللبنانية، كما تمثَّل بأحزاب نشأت ابان اعلان الدستور اللبناني عام 1926، مثل حزب الوحدة الوطنية، وحزب الائتلاف. وقد نحت هذه الأحزاب باتجاه القبول بالكيان اللبناني الناشئ والدفاع المستميت عن هذا الخيار، وأهم أحزاب هذا الاتجاه كان حزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس عام 1936 ورفع شعاره وحدد هدفه بالدفاع عن الكيان اللبناني في وجه المطالب الوحدوية العربية منها أو السورية، والتحالف مع فرنسا لتثبيت مطالبه وأهدافه. ومن أحزاب هذا الاتجاه أيضاً، حزب الكتلة الوطنية الذي تأسس عام 1935 معلناً تمسكه بالكيان اللبناني وتحالفه مع فرنسا أيضاً.

3- اتجاه التسوية[12]، ويضم أحزاب معارِضَة للانتداب ولكنها مقرة بالكيان اللبناني دون الإعلان عن ذلك صراحةً. فهي لم تؤكد على الكيانية اللبنانية ولم تعارضها، ولا يعنيها هذا الأمر كثيراً فلم يكن ذلك من أولوياتها، ومن أحزاب هذا الاتجاه حزب الاستقلال الجمهوري 1931 المنادي بعروبة لبنان وأن لبنان دولة عربية ولكن ليس على قاعدة الانضمام والاتحاد مع دول أخرى، ومعاداة الصهيونية. وكذلك يُعد الحزب الشيوعي اللبناني من أبرز أحزاب هذا الاتجاه، فهو لم يعر مسألة الهوية اهتماماً، واكتفى بالقضية الطبقية وحقوق العمال ومطالبهم، وكان ملحقاً بالمركز السوفياتي ومرتبطاً بالأممية (الكومنترن) ويدور في فلكها كبقية الأحزاب الشيوعية العربية.

---

[9] -Elkkazen farid,(1991):The communal pact of national Identities. The making and politics of the 1943 national pact.pp.8-15. (Oxford: carter for Lebanese studies).

[10]- اشتي، شوكت واشتي، فارس (2007). تطور الأحزاب السياسية في لبنان. (ط1ص ص10-12).

بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

[11]-ضاهر، مسعود (1974).تاريخ لبنان الاجتماعي1914-1936. ط1. (ص ص276-277). بيروت: دار الفارابي.

[12]- اشتي، فارس، واشتي، شوكت. تطور الأحزاب اللبنانية. مرجع سابق. (ص ص18،17،11)

ثالثاً: مرحلة الاستقلال الوطني

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث محطات أساسية تفصلها الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت حوالي خمسة عشر عاما مابين (1975–1990).

1–مرحلة ما قبل الحرب الأهلية 1943–1975

تميزت مرحلة ما قبل الحرب الأهلية بحضور حزبي فاعل يمكن وصفها بالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في لبنان ، سواء لجهة الانتشار أم لجهة الدور التمثيلي ومستوى الحضور، أم لجهة الاستقطاب أو النشاط والحيوية السياسية والفكرية...الخ ، لذلك تُعد هذه المرحلة مقياساً أو معياراً يمكن بواسطته معرفة ما وصلت إليه الظاهرة الحزبية في هذا البلد من تقدم وتطور، ويلاحظ أن الكثيرين ممن عايشوا هذه المرحلة وأحداثها يحنّون إليها ويتغزلون بها ويستحضرونها عند كل أزمة ومنعطف، فغدت على حد تعبير "سعد الدين ابراهيم" بمثابة "حائط المبكى للترحم على عز هوى وانقضى ، وأحلام ضاعت واندثرت ..."[13].

وفيما يلي أهم الملاحظات على الظاهرة الحزبية في لبنان خلال مرحلة ما قبل الحرب الأهلية:

أ– تميزت هذه المرحلة بالإفصاح المباشر عن الهوية الحزبية الملتبسة التي كانت لدى بعض القوى السياسية القائمة في المرحلة السابقة، أي تمت إضافة كلمة / حزب /على أسماء بعض التشكيلات التنظيمية التي استمرت سياسياً وتنظيمياً في مرحلة الانتداب وما بعدها، فمثلاً منظمة الكتائب ومنظمة النجادة أصبحتا حزب الكتائب وحزب النجادة، وكذلك الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية غدتا حزب الكتلة الوطنية وحزب الاتحاد الدستوري ....، هذا إلى جانب قيام أحزاب جديدة لم تعمّر طويلاً مثل حزب المؤتمر الوطني ، وحزب النداء القومي ... وغيرها [14].

ب– استمرار الحزبيات التقليدية التي تعتمد على العائلة الأكثر نفوذاً في منطقة قيامها، أو تستند إلى طبيعة الملكية والإرث الإقطاعي، أو ترتكز على التنافس التقليدي ضمن المذهب الواحد أوفي حدود منطقة محددة، حيث تتصدر شبكات الزبونية والقرابة والولاءات المختلفة والانتماءات العمودية بنية المجتمع اللبناني وتطغى على أنماط السلوك الفردي والجماعي فيه، لذلك يلاحظ ان العديد من هذه الأحزاب بقي مستنداً بصورة مباشرة أو مبطنة إلى قاعدة طائفية أو مذهبية ، حيث بدا الحزب ممثلاً لطائفة أو مذهب محدد يستمد نفوذه من هذه الطائفة أو ذاك المذهب . ومن نماذجها آل الأسعد وآل عسيران في الجنوب، وآل حمادة وآل حيدر في البقاع، وآل كرامي وآل المقدم في الشمال[15]... .

ج–قيام أحزاب جديدة حاولت التوليف بين خلفياتها التقليدية الاقطاعية وبين التوجهات الحداثوية التجديدية ومن أبرز نماذجها ظاهرة "كمال جنبلاط" زعيم الغرضية الجنبلاطية ووريث العائلة الإقطاعية التي تمتد بجذورها الى عهد الإمارة الشهابية، وقد أسهم مع نخبة من المثقفين في تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي كحزباً حديثا عصريا متناقضا مع الغرضية الإقطاعية أو الزعامة الاستزلامية وان كان يرتكز على بعض قواعدها التي طعَّمها بدعواته الإصلاحية التقدمية وفكرته الاشتراكية الاجتماعية[16].

---

[13]– ابراهيم، سعد الدين (1983)، من مقدمة ندوة: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. (ص12–13). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[14] -Marius deeb,(1980), the Lebanese Civil War.(pp60-70).New York: praeger publishers.

[15]– اشتي، شوكت (1997). *الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان*. (ط1، ص442–443)، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

[16]– المرجع السابق نفسه، (ص ص460–461).

د–شهدت هذه المرحلة قيام أحزاب قومية ذات طابع وحدوي عربي، متعارضة مع فكرة الهلال الخصيب والقومية السورية، ومتناقضة مع الكيانية اللبنانية التي تقول بلبنان أمة مستقلة وحضارة قائمة بذاتها ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القومين العرب، والاحزاب الناصرية التي انتشرت على الساحة العربية في خمسينات وستينات القرن الماضي.

هـ–استمرار بعض الأحزاب الكيانية في الوجود والعمل على الساحة اللبنانية، لا بل زيادة نشاطها وتأثيرها في الحراك السياسي اللبناني لمواجهة المد القومي العربي الذي كان في أوجه خلال فترة حكم الزعيم جمال عبد الناصر، وأهمها حزب الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار، أو ما يسمى بأحزاب اليمين اللبناني عامة.

و–ظهور تشكيلات حزبية إسلامية جديدة،[17] ومثالها الأبرز في حينه " الجماعة الإسلامية " التي بدأت عملها منذ عام 1957 وحصلت على الترخيص الرسمي في 1964 على يد أحد مؤسسيها الشيخ "فتحي يغن"، ولذلك يمكن القول انها أول حركة إسلامية سياسية تولد رسمياً في لبنان بعد حظر نشاط "حزب التحرير الإسلامي" عام 1952 في لبنان، كما في العديد من البلدان العربية. و في بداية مرحلة الاستقلال الوطني ظهرت تشكيلات جديدة للإسلام السياسي أبرزها "جماعة عباد الرحمن" التي تأسست في بيروت اثر نكبة فلسطين عام 1948 على يد "محمد عمر الداعوق" واتسمت بالطابع الأخلاقي التربوي والإرشادي الروحي والإيماني، غير ان ظروف ما بعد نكسة 1967 وانكشاف الأنظمة التقليدية العربية وضعفها، سيما بعد رحيل "عبد الناصر" واشتداد أزمة حركة التحرر العربية وأحزابها، قاد ذلك كله إلى تصاعد ما يسمى بـ "الصحوة الإسلامية" أو "الإسلام السياسي" كرد فعل على الهزيمة وتراجع المشروع القومي وكمحاولة لملء الفراغ الناشئ عن عدم توازن القوى في المنطقة .

2–فترة الحرب الأهلية 1975–1990

يمكننا القول ان الانتقال إلى مرحلة الحرب الأهلية حكمتها مجموعة من العوامل والظروف كان للأحزاب فيها دوراً بارزاً، وأهم هذه العوامل هي:

أ– عجز النظام السياسي اللبناني عن بناء دولة حديثة لكل أبناءه، وممانعته أي عملية تطوير أو إصلاح ممكنة، الأمر الذي عطل عملية التفاعل والاندماج الوطني بين اللبنانيين على قاعدة المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية بين كل أبنائه، وقد لعبت الأحزاب السياسية دور هام في تثبيت هذا النظام والمحافظة عليه[18].

ب– تجذر الانقسام المجتمعي والطائفي اللبناني وبقاءه باستمرار حاضراً للاشتعال والانفجار عند كل منعطف أو أزمة داخلية أو خارجية، وقد عمقت بعض الأحزاب اللبنانية سيما (التقليدية منها والمحافظة) من هذا الانقسام وزادت من حدة التباعد والتوتر بين مكونات المجتمع، وانغلق بعضها في حدود الطائفة أو المذهب، وصارت أحزاباً طائفية بامتياز، ولكل طائفة حزبها أو أحزابها وتوظف مسألة الدفاع عن حقوق الطائفة في مشروعها السياسي. [19]

ج–البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة التي وفَّرتها ظروف الحرب الباردة آنذاك، وتداعيات الصراع العربي الصهيوني على الداخل اللبناني، وتمركز المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية، وتناقض المواقف للمكونات السياسية اللبنانية من هذه القضايا، لا بل تعارضها وتصادمها إلى حدّ استعمال السلاح، مما جعل الاصطفاف

---

[17]– دراج، فيصل، وباروت، جمال (2006). الجماعة الإسلامية في لبنان. في الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي. (ج1، ط4، ص ص549–553). دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

[18] –المجذوب، محمد (1978). مصير لبنان في مشاريع. ط1. (ص ص5–9). –بيروت: منشورات عويدات.

[19]- Hark, Judith,(1994), The puplic and Social Services of theLbanese Miltias.(pp12-18).Oxford: center for Studies.

السياسي حاداً والحوار شبه معدوم، وغدت الأحزاب السياسية المجال الحيوي للتعبير عن هذا الوضع والناقل لاحتقاناته وهمومه وتطلعاته[20].

ثالثاً: فترة ما بعد الحرب الأهلية

اجتمع النواب اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية في تشرين الأول عام 1989 ووقعوا على وثيقة من شأنها أن تضع حداً للحرب الأهلية التي استمرت حوالي خمسة عشر عاماً، سميت (وثيقة الوفاق الوطني) وعُرفت لاحقاً "باتفاق الطائف"، وكانت بداية النهاية للمعارك العسكرية الداخلية. وفي 21 أيلول عام 1990 أقرَّ المجلس النيابي هذه الوثيقة وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الدستور اللبناني، الأمر الذي سمح باعتبار ما يأتي بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة في تاريخ لبنان وأحزابه.

ويمكن تحديد أبرز ملامح الحياة الحزبية اللبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف على الشكل الآتي:

1-انكفاء الطابع العسكري عن الأطراف السياسية المتصارعة التي سلمت أسلحتها للدولة، وشاركت مشاركة فاعلة في البرلمان والحكومات المتعاقبة. وقد حكمت الصراع الحزبي في جزء كبير من هذه المرحلة قضيتان أساسيتان هما: قضية الوجود السوري في لبنان، وقضية السياسة الحريرية في البلد. إلا أن الملاحظ هو المشاركة الفاعلة للأحزاب ذات التمثيل الطائفي في الحكم، كحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والكتائب والكتلة التي يقودها رفيق الحريري وسميت لاحقاً (بتيار المستقبل)، وأيضاً القوات اللبنانية التي أُقصيت عن المشاركة بعد مجزرة سيدة النجاة عام 1994 واتهام قائدها "سمير جعجع" بالضلوع في هذه المجزرة، بالإضافة إلى مشاركة أحزاب وقوى أخرى لم تكن ذات تمثيل طائفي، كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وتيار المردة وغيرها... .

2-يمكن القول أن الأحزاب في مرحلة ما بعد الطائف بدَت أكثر تراجعاً واختلالاً عما كانت عليه قبل الحرب الأهلية، كونها انخرطت في مرحلة السلم الأهلي وهي محملة بكل الترهلات والانهيارات والانكسارات التي ضربت بنيتها الداخلية وأصابت منطلقاتها النظرية، كما بدَت محاطة ببيئة مجتمعية تختزن في مخيلتها كل الصور السلبية عن دور الأحزاب في تلك الحرب وتحملها جزء كبير من المسؤولية عما جرى للبلاد والعباد، فكيف يكون أُمراء الحرب هم أنفسهم أُمراء السلم؟ ... وهل بإمكانهم أن يصنعوا سلاماً بين اللبنانيين هم مزقوه ...؟، وبالتالي فهذه الأحزاب وقياداتها بدَت وكأنها تتقدم على أرض محروقة ومثقلة بالإحباطات والآلام، لأن موت الحياة السياسية في البلاد ومصادرتها أنتج المزيد من الموت السريري للأحزاب السياسية، فهذه الأحزاب كانت منساقة إلى الأحداث ومنفعلة فيها أكثر مما هي مؤثرة وفاعلة، إلى درجة تبدو فيها وكأنها لم تغادر حالة الحرب وخنادقها وذهنيتها.

3-عرفت الأحزاب في هذه المرحلة وتطوراتها، انقسامات واتجاهات وتكتلات سياسية متعددة ومتحركة تبعاً لميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك تبعاً للقضايا المطروحة في كل مرحلة، وفق الآتي[21]:

أ – برز اتجاه معارض للحكم وحمل تعبيرات متنوعة بعد اتفاق الطائف، لعل أبرزها التيار الوطني الحر الذي تشكل بعد إخراج العماد عون من قصر بعبدا عام 1990 ولجوئه إلى فرنسا، وقد كان معارضاً للحكم ولراعيه الإقليمي (سورية والسعودية) وللصيغة التي أنتجت اتفاق الطائف برمته، واستمر على هذا الموقف إلى حين عودة العماد عون إلى لبنان بعد مقتل رفيق الحريري عام 2005 ومشاركته في الحياة السياسية اللبنانية. وكذلك حزب القوات اللبنانية بعد

---

[20]– المرجع نفسه، (ص ص91–92).

[21]– أشتي، شوكت وأشتي، فارس. تطور الأحزاب السياسية في لبنان. مرجع سابق، (ص ص34–37).

إقصائها عن المشاركة في الحكم والحياة السياسية واعتقال قائدها سمير جعجع عام 1994، فاتخذت موقف معارض للحكم ولراعيه الإقليمي أيضاً، ولكنها لم تنقض اتفاق الطائف وبقيت من مؤيديه، فيما تركز الخلاف حول طبيعة تطبيقه، وأيضاً حزب الوطنيين الأحرار، وغيره أحزاب عديدة اتخذت مواقف متقاربة من الأحداث الجارية آنذاك.

ب–اتجاه معارض للحكومة وليس للحكم أو للصيغة التي أنتجته وهو ذو تعبيرات مختلفة، فمنها أحزاب مشاركة في الحكومة ومعارضة لرئيسها، ومنها أحزاب غير مشاركة في الحكومة. ومن النوع الأول المشارك في الحكومة المعارض لرئيسها إبان فترة تولي الرئيس "رفيق الحريري" رئاسة الحكومة في لبنان كان الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتائب اللبنانية وحركة أمل وتيار المردة وحزب البعث العربي الاشتراكي، فهؤلاء شاركوا في الحكومة وعارضو رئيسها لعلاقاته الخارجية أو لبرنامجه الاقتصادي أو لحصص في الحكومة أو لمطالب لم يحققها. ومن ضمن هذا الاتجاه أيضاً تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي عندما تحولوا إلى معارضة لحكومة الرئيس "سليم الحص" في الفترة ما بين (1998–2000). وكذلك حزب الله وحركة أمل وتيار المردة والتيار الوطني الحر الذين شاركوا في حكومة "فؤاد السنيورة" وحكومة "سعد الحريري" بعد 2005، ولكنهم عارضوا سياساتها وبرامجها من داخل التركيبة الحكومية وأسقطوها أكثر من مرة بانسحابهم منها. ومن النوع الثاني المعارض للحكومة وغير المشارك فيها وفي فترات متعددة، كان الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري والجماعة الإسلامية وكذلك تيار المستقبل في فترة حكومة "نجيب ميقاتي" 2011–2014.

4– شهدت مرحلة ما بعد الطائف بروز أحزاب وتيارات جديدة اتصفت بالتفافها حول (زعيم / رمز) ذو موقع سلطوي سابق أو شأن اقتصادي ومالي، وله علاقات واسعة في الوسط السياسي الاقليمي والدولي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تيار المستقبل الذي التف حول الرئيس "رفيق الحريري" رجل الأعمال والاقتصادي اللبناني المشهور القادم من المملكة العربية السعودية، وهو من عرابي اتفاق الطائف ورجل السعودية في لبنان. وكذلك التيار الوطني الحر الذي تشكل حول "العماد ميشيل عون" بعد لجوئه إلى فرنسا قبل أن يستقر على اسمه الحالي وتشكيله هيئة تنسيق له باسم – المكتب المركزي للتنسيق الوطني–وقد عبر عنه بصيغ تنظيمية متعددة[22].

5– شكَّل التجديد للرئيس اللبناني الأسبق "إميل لحود" لولاية رئاسية ثانية (2004–2007) مرحلة جديدة في الحياة السياسية والحزبية اللبنانية لِما أعقبه من تحولات دراماتيكية على المشهد اللبناني والإقليمي، وبخاصة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان. وكان الموقف من التجديد أول قضايا هذه المرحلة، تلاها في التوقيت وفاقها أهمية موقع لبنان من الصراع الدائر في المنطقة، وما اشتق منه من قضايا (كسيادة لبنان، ومقاومة الاحتلال، وسلاح المقاومة، والمحكمة الدولية)، هذه القضايا الخلافية التي مثَّلت إشكاليات تموضعت حولها وتنازعت كل القوى والأحزاب السياسية في لبنان بامتداداتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية . فانقسم لبنان إلى فريقين أساسيين متصارعين /فريق 8 آذار/ و/فريق 14 آذار/، وفريق ثالث دُعي /بالقوة الثالثة/ أو التيار الثالث.

–فريق الثامن من آذار : فيضم حزب الله، وحركة أمل، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري وغيره من القوى القومية ... وانضم إليها لاحقاً بعد الانتخابات النيابية لعام 2005 التيار الوطني الحر، ثم الحزب الديمقراطي الشعبي، واتحاد قوى الشعب العامل، وجبهة العمل الإسلامي برئاسة "فتحي يغن" وقوى سياسية عديدة أخرى ... ، وهذا الاتجاه أيد التجديد لرئيس لحود، وأعلن الوفاء لسورية وايران، وقد قبل بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان على مضض وظل مشككاً في تسييسها واستخدامها لأغراض سياسية، ومطالباً

22– اشتي، شوكت واشتي، فارس. المرجع السابق. ص35.

بسيادة لبنان وإسقاط الوصاية الدولية عليه، ورافضاً توطين الفلسطينيين على الأرض اللبنانية، مطالباً بتعزيز السلم الأهلي .

-فريق الرابع عشر من آذار: ويضم تيار المستقبل، والحزب التقدمي الاشتراكي، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية، وقوى أخرى عديدة ...، وهو اتجاه معارض للتجديد للرئيس لحود، ومطالب بسيادة لبنان، وبإقرار المحكمة الدولية وداعم لها، ومنحاز لموقع لبنان في المحور الأمريكي-الأوربي-السعودي، قَبِل بالمقاومة وبعلاقات مميزة مع سورية في البداية ثم ارتد عليها مع تغير الظروف الدولية والإقليمية وتزايد الضغوط على حلف المقاومة والممانعة.

-فريق القوة الثالثة أو التيار الثالث: الذي تبلور تنظيمياً باسم "منبر الوحدة الوطنية" وضم قوى وشخصيات سياسية مرموقة، أبرزها الرئيس "سليم الحص"، وهو اتجاه قائل بالسيادة والاستقلال والمحكمة الدولية ومنحاز لعلاقات مميزة مع سورية على قاعدة التوازن والمصالح المتبادلة ومقاومة المحور -الأمريكي الإسرائيلي-وإكمال مشروع بناء الدولة.

6- شدة وطأة التدخلات الخارجية : إن قراءة التجربة الحزبية في لبنان خلال هذه المرحلة تبين مدى كثافة الحضور الإقليمي والدولي وهيمنته على البلد وعلى آليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، لدرجة يمكن القول معها، إن الحضور الأجنبي اعتمد في تبرير وجوده وتوسيع نفوذه على الأحزاب السياسية ذاتها التي استدعت هذا الحضور وهذا التدخل كنوع من الاستقواء بالخارج ، وبعباءات متعددة تأتي أغلبها لخدمة أغراض خاصة، بل قد تُزيِّن هذه العلاقات مع الأجنبي بشعارات براقة سرعان ما تذوي وتذوب أمام الاستحقاقات الوطنية، كما حصل في دعوة قوى الرابع عشر من آذار لتدويل قضية اغتيال الرئيس الحريري وتشكيل محكمة دولية خاصة بلبنان واستغلالها لأغراض سياسية والانتقام من الشركاء في الوطن الواحد ومن القوى الاقليمية الداعمة لهم وإقصائهم ومعاقبتهم دون التحقق من القضية ومن يقف خلفها . وهذا جزء من مسلسل التجاذبات التي أفرزتها حدة التناقضات بين القوى الاقليمية والدولية الساعية للهيمنة على لبنان والمنطقة، وتكرار لما فعله أقطاب الجبهة اللبنانية في مطلع الحرب الأهلية 1975 وعدم الاستفادة من دروس وعبر الماضي عندما وجهوا نداء إلى الملوك والرؤساء العرب في 7 نيسان 1977 هددوا فيه بتدويل الأزمة إن لم يسارعوا إلى التدخل وإنقاذهم، وكذلك تكرار لما فعله حزب الكتائب في تحالفه مع (اسرائيل) في عهد الرئيس بشير الجميل[23].

المبحث الثاني: أنماط الأحزاب اللبنانية

من الصعب إيجاد معيار واحد يمكن اعتماده في تصنيف الأحزاب اللبنانية، وتختلف التصنيفات باختلاف المعايير التي يعتمدها الباحثون في دراساتهم للأحزاب السياسية، فمن الباحثين من اعتمد على منشأ الأحزاب في تصنيفه لها فيقول بوجود نوعين من الأحزاب في لبنان، أحزاب ذات منشأ برلماني وأحزاب ذات منشأ خارجي (خارج إطار البرلمان)، وهو النموذج الذي اعتمده موريس ديفرجيه في تصنيفه الأحزاب السياسية في أوروبا. [24] وفي هذا الإطار يمكن إدراج غالبية الأحزاب اللبنانية ضمن المنشأ الخارجي على اعتبار أنها نشأت خارج الأطر البرلمانية، كالحركات القومية والوطنية والشيوعية والاشتراكية والطائفية والاقطاعية التي نشأت في لبنان منذ تكوينه ككيان سياسي

---

[23]- المجذوب، محمد. مرجع سابق. (ص ص91-103).

[24]-ديفرجيه، موريس. الأحزاب السياسية. (1983). ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد. (ص ص6-19). بيروت: دار النهار.

وحتى تاريخه. ومع هذا فإن الأحزاب التي يمكن تصنيفها بأنها ذات منشأ برلماني، لا تنطبق عليها هذه الصفة تماماً لأنها ليست كالأحزاب البرلمانية في البلدان الأوروبية التي تقوم على أساس العلاقة المتينة والمتصلة بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، بل هي كناية عن تجمعات نيابية صرفه من الاقطاعيين والوجهاء البرلمانيين، وبالتالي فهي صورة باهتة عن مثيلاتها في الغرب، وأبرز أمثلتها حزبا الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية. ولكن الاعتماد فقط على مصادر نشأة الأحزاب وحده لا يشكل الأسلوب الوحيد في تصنيفها، بل هناك من المفكرين والباحثين من اعتمد تصنيفاً مبنياً على شرعيتها، فيميز بين الأحزاب المرخصة والأحزاب الممنوعة، وحتى هذا التصنيف الأخير يتعرض للنقد أيضاً فهو غير ثابت، إذ أن الاحزاب الممنوعة اليوم قد تصبح مرخصة غداً، والمرخصة قد تصبح ممنوعة، وذلك تبعاً للظروف السياسية التي تمر بها البلاد عموماً. والبعض اعتمد في تصنيفه على العقيدة السياسية التي اعتنقها هذا الحزب أو ذاك فقال بنوعين، أحزاب يمينية وأحزاب يسارية، فالتصنيف القائم على التمييز الأيديولوجي المنطلق من الصراع بين الفكر الليبرالي والفكر الماركسي يصح في بلد مستقر اكتملت وحدته وثوابته الوطنية. [25] أما في لبنان حيث الصراع على أشده بين مكوناته السياسية والاجتماعية وحول كل شيء فيه (حدوده ونظامه ووجوده وأنظمته وتحالفاته وتركيبته...)، كلها موضوع صراع وتناقض، فلا يصح هنا التصنيف بين اليمين واليسار، وبين الأحزاب الماركسية والأحزاب الليبرالية. وضمن هذا التصنيف الأيديولوجي يمكننا أن نقسم الولاءات الفكرية والأيديولوجية للأحزاب السياسية اللبنانية إلى:

1-أحزاب ذات منطلق أممي تدين بالولاء للماركسية والشيوعية كالأحزاب الشيوعية اللبنانية أو الأيديولوجيا الدينية الاسلامية، كالأحزاب الاسلامية القائمة في لبنان بمختلف تفرعاتها.

2- أحزاب ذات منطلق قومي عربي تدين بالولاء للقومية العربية كالبعث والناصرية، أو ذات منطلق قومي سوري تؤمن بالهلال الخصيب والأمة السورية، كالحزب السوري القومي الاجتماعي.

3- أحزاب كيانية تؤمن بلبنان أمة مستقلة عن محيطها. كحزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار، وهي في الغالب تدين بالولاء الطائفي.

ويوجد أيضاً من يصنف الأحزاب انطلاقاً من تحديد دورها كأدوات للتحديث والتنمية، فيقول بأحزاب اصلاحية ومحافظة، وأحزاب ثورية وقومية[26].

وعلى الرغم من كل هذه التصنيفات التي تعتمد معايير مختلفة، تبقى **الطائفية** هي السمة الأساسية في تكوين أغلب الأحزاب اللبنانية وانقساماتها، فهي تنادي بالعلمانية لكنها في الواقع أحزابا طائفية في المبنى والمعنى والمبدأ والمقصد، فتتألف عموماً من أبناء طائفة واحدة، وتسعى لتأطير هذه الطائفة وتمثيلها بشكل أفضل في النظام والمجتمع. وهذا الوضع للأحزاب اللبنانية هو انعكاس لواقع المجتمع اللبناني ولواقع النظام القائم على مبدأ الحرية السياسية التي تصل إلى حد قيام (الفيدرالية الطائفية الداخلية)، فالطوائف اللبنانية هي جماعات مستقلة بأنظمتها وأحوالها الشخصية وباقتسام المقاعد التمثيلة والوظائف العامة، (وهذا مؤسَّس في الدستور اللبناني كما سبق وتم ذكره)، وقد نتج عنه ظهور نظام حزبي تعددي وتشرذمي وطائفي. بمعنى آخر تتطابق التعددية الحزبية اللبنانية إلى حد بعيد مع تعددية الطوائف، فلكل طائفة حزبها أو أحزابها.

---

[25]-حرب، أسامة الغزالي(1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. (ص ص128-131). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

[26]- حرب، أسامة الغزالي. المرجع السابق. (ص ص176-179).

مما تقدم، يظهر لنا بوضوح أن عملية تصنيف الأحزاب اللبنانية، هي عملية شائكة بالغة الصعوبة للأسباب التالية[27]:

1-ليس ثمة معيار ثابت وواضح للتصنيف يمكن الاعتماد عليه أو الاسترشاد به في هذه المهمة.

2-اختلاف البرامج وتشابك المبادئ في هذه الأحزاب، وتغييرها من مرحلة لأخرى.

3-التناقض بين ما تعلنه الأحزاب من مبادئ وما تتصرفه من أفعال وسياسات، فقد تنادي بعض الأحزاب بالعلمانية وتتصرف طائفياً، أو ترفع شعار الاشتراكية ثم تدافع عن الاقتصاد الحر، وهكذا. .

ومن المعايير المعتمدة أيضاً في تصنيف الأحزاب السياسية يمكن الاشارة إلى معيار الاحاطة بحياة العضو المنتسب، أو على أساس الموقف من النظام السياسي، أو على أساس مضمون الفكر الذي يتبناه الحزب السياسي، ولا يشكل اعتماد أي معيار من هذه المعايير أو غيرها على كثرتها ادعاءً بصحة التصنيف، فالصحة مرتبطة بمدى توافق التصنيف مع المعيار المعتمد، أما صحة المعيار نفسه ومدى ملائمته فيحددها التناسب مع جملة متغيرات أبرزها حقل الدراسة واهتمامات الدارسين وميولهم وأهدافهم والنفع العام والمصلحة العامة.

فبالنسبة لمعيار الإحاطة بحياة العضو الحزبي يوجد نوعان من الأيديولوجيا (شمولية، وأخرى متخصصة)[28]. والأيديولوجيا الشمولية يندرج ضمنها في لبنان نمطان من الأحزاب:

- الأول، الأحزاب الشيوعية وهي الحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي، التجمع الشيوعي الثوري، الحزب الديمقراطي الشعبي، حزب العمل الاشتراكي، وبعض المنظمات الشيوعية الأخرى الناشئة حديثاً أو الصغيرة الحجم مثل التجمع اليساري من أجل التغير، ويسار بلا حدود.
- الثاني، الأحزاب الاسلامية وهي كثيرة في لبنان، حزب الله، الجماعة الاسلامية، حزب التحرير الاسلامي، قوى جبهة العمل الاسلامي، مركز اسلام بلا حدود وغيرها...، أما الأيديولوجيا المتخصصة، فهي تشمل بقية الاحزاب الاخرى، سواء أكان فكرها ليبرالي أو قومي ام اشتراكي أم كياني، وتتراوح التخصصية فيها بين حدود ضيقة تكتفي بعمليات إنتاج السلطة، وحدود واسعة تتجاوز إنتاج السلطة إلى قضايا اجتماعية واقتصادية وفلسفية.

وفيما يخص المعيار الثاني وهو (الموقف من النظام السياسي القائم) فتوجد ثلاثة أنماط من الأيديولوجيا: الأول، ايديولوجيا محافظة ويندرج ضمنها الأحزاب التي تقول بلبنان وطناً نهائياً، أيديولوجيا وسياسياً، وبالنظام اللبناني كما استقر عليه بعد اتفاق الطائف، وأبرزها حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب، حزب الوطنيين الاحرار، تيار المستقبل.

الثاني، إيديولوجيا اصلاحية ويندرج ضمنها الاحزاب التي تقر بالكيان اللبناني سياسياً، أما فيما يتعلق بالنظام السياسي القائم فترى فيه ثغرات يجب اصلاحها وتجاوزها، كتغيير ميثاق الطائف، أو استكماله في جوانب اخرى لم تُلحظ، أو في الأداء العام للنظام السياسي، وأهمها: الحزب التقدمي الاشتراكي، التيار الوطني الحر، حركة اليسار الديمقراطي.

الثالث، أيديولوجيا تغييرية ويندرج ضمنها نوعان من الأحزاب، النوع الأول يشمل الأحزاب التي تقر بالكيان اللبناني مؤقتاً وهاجسها مشروع تجاوزه وتخطيه فكرياً على الأقل، ويختلف برنامجه بين حزب وآخر، ومثالها الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم الشعبي الناصري، الجماعة الاسلامية، حزب الله،

---

[27]- الأحزاب السياسية في لبنان حوارات حرة على العنوان الإلكتروني التالي، تاريخ السحب 2013/9/22.

http://www.hiwarat-hurra.com/mode/797

[28]- أشتي، شوكت، واشتي، فارس. تطور الأحزاب السياسية في لبنان، مرجع سابق. (ص ص 68-69).

حزب التحرير الإسلامي. أما النوع الثاني من هذا النمط فيشمل الأحزاب التي تقر بالنظام القائم مؤقتاً وتسعى إلى تغييره فكرياً وبرنامجياً، كالحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والتجمع الشيوعي الثوري.

أما المعيار الثالث[29]، فهو يركز على مضمون الفكر الذي يتبناه هذا الحزب أو ذاك، ويوجد أكثر من نمط حزبي في هذا المعيار، أبرزها الأحزاب التي تتبنى الفكر الليبرالي ومن ضمنها حزب الكتائب، التيار الوطني الحر، تيار المستقبل، حركة أمل القوات اللبنانية وغيرها. وكذلك الأحزاب التي تتبنى الفكر الاشتراكي كالحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي وغيرها من القوى السياسية الأخرى. كما يضم هذا المعيار أيضاً الأحزاب التي تعتمد الفكر الديني كأيدولوجية وفلسفة لها، وهي أحزاب الاسلام السياسي على العموم، وأهمها الجماعة الاسلامية وحزب الله، حزب التحرير الاسلامي وغيرها.

وأخيراً يشمل هذا المعيار أحزاب الفكر القومي التي تتبنى القومية كإطار فكري وثقافي لها، وكأيديولوجيا وفلسفة للدولة ونظام الحكم، وأهمها حزب البعث العربي الاشتراكي والتيارات الناصرية والحزب السوري القومي الاجتماعي وغيرها من القوى السياسية القومية ...

المبحث الثالث: ملامح التجربة الحزبية اللبنانية

سنقف الآن على أبرز معالم هذه التجربة في إطارها الكلي العام ونوجزها بالآتي:

1-لعل أبرز ما يميز لبنان عن محيطه العربي والانظمة السياسية السائدة فيه هو وجود مساحة واسعة وهامش للحريات السياسية والاجتماعية تتحرك ضمنها الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية والنقابية والصحافة والإعلام. فلم يعرف لبنان تجربة الحزب الواحد، وفيه تقليد قديم لصحافة حرة ومنفتحة على العالم شرقاً وغرباً، وثقافة متنوعة عميقة الجذور، والانتخابات النيابية والرئاسية والنقابية والحزبية وغيرها... وعلى كل المستويات تجري وفق أصولها الدستورية، ويتم تداول السلطة على نحو سلمي، وذلك بخلاف السائد في المحيط العربي، حيث يأتي الحكم عن طريق الانقلاب أو (الثورة) وقلب الموازيين السياسة والاقتصادية رأساً على عقب.

2-غياب النص القانوني الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية، فالقانون الساري الذي يرعى الأحزاب هو قانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909. كما أن الدستور اللبناني لم يشر إلى موضوع الأحزاب السياسية، بل أشار إلى الحريات السياسية العامة، وهكذا فإن غياب نص قانوني خاص بالأحزاب السياسية مثَّل ضمانة لعدم تدخل السلطات في الشؤون الداخلية للأحزاب من خلال ذلك القانون، نظراً لأن إقرار هكذا قانون سيؤدي في كثير من الاحيان إلى تقليص هامش الحريات المتاح، وسيفرض تركيبه حزبية معينة بحجة محاربة الطائفية وتدعيم الوحدة الوطنية كما هو الأمر عليه في غالبية الدول العربية كمصر والأردن والعراق وغيرها.

3-في العموم، يصح على أحزاب لبنان ما يصح على أحزاب الدول النامية والعالم الثالث من الانتقادات والملاحظات والتوصيفات، وذلك باستثناءات محددة ومعروفة،[30] فهي أحزاب مشوهة تختلف بشكل أو بآخر عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي، والعديد من هذه القوى التي أطلقت على نفسها اسم "الحزب" هي ليست كذلك بالمعنى العلمي السليم لهذا المصطلح، لأن تشكيل مجموعة من الأفراد المتنفذين لتنظيم معين يضمهم لا يجعل من هذا التنظيم حزباً سياسياً، بل هو شيء مختلف أياً كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة للنظام السياسي. [31] وقد شهد التاريخ السياسي

---

[29]- أشتي، شوكت، واشتي، فارس -المرجع السابق. (ص ص70-71).

[30]- حرب، أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مرجع سابق (ص ص161-162).

[31] -ديفرجيه، موريس (1983). الأحزاب السياسية -مرجع سابق (ص ص6-12).

الحديث والمعاصر – للبنان– العديد من هذه التشكيلات (الأحزاب) التي وُلِدَت في مناخ سياسي معين ثم زالت بتغير هذا المناخ، فهناك العشرات من هذه الأحزاب التي تشكلت في فترات الانتداب الفرنسي والاستقلال الوطني وحتى الحرب الأهلية، ثم ما لبثت أن فرط عقدها واضمحلت بعد فترة وجيزة [32]، كما أن الأحزاب الرئيسية الكبرى كثيراً ما شهدت انقسامات وانشقاقات، بعضها انزوى واضمحل، وبعضها التحم بالحزب الأم، وبعضها الآخر استمر لارتباطه بأشخاص ذو نفوذ معين، ولكن لا نشهد في معظمها تمايزاً ايديولوجياً عن الأحزاب القائمة أو الاحزاب "الأم"، وبالتالي كانت ضعيفة البنية، هشة التنظيم وهزيلة الأيديولوجيا.[33]

4–ضعف الفكر والثقافة المؤسساتية، لدى الفرد كما لدى المجتمع، واستبدالهما بولاءات ضيقة وبدائية على حساب الانتماءات والولاءات المدنية التي قوامها الوطن والمواطن. فأكثر من عشرون عاماً مرت على انتهاء الحرب في لبنان، وهي عمر النظام الجديد "نظام الطائف"، وكل هذه السنون والأحزاب اللبنانية تشارك الوطن أزماته كلها (أزمة الزبائنية والاستزلام، أزمة التحالفات والولاءات، أزمة الثوابت الوطنية وتحديد المفاهيم، أزمة البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أزمة التخلف الفكري والانهيار القيمي، أزمة الديمقراطية تنظيراً وممارسةً...).

5– يمارس النظام السياسي تأثير كبير على الأحزاب، والنظام اللبناني باعتباره نظام الأفراد والعائلات والطوائف ونظام الاقطاع التقليدي والاقطاع المالي فهو يحاصر العمل الحزبي من زاوية العشائرية التي تكتسب غالباً الصبغة الطائفية، كما يحاصره من زاوية الاقطاع والرأسمالية المسيطرة والتي تكتسب غالباً صبغة المال والفساد، الأمر الذي انعكس على الحياة الحزبية، فتداخل العمل الحزبي بالطائفي والطائفي بالمذهبي، والزعامات التقليدية بالمؤسسات الحديثة، ونتج عن هذه التركيبة للمجتمع اللبناني نظام سياسي على شاكلته، وثيق الارتباط بالنسيج الطائفي المتشظي لهذا المجتمع، سواء لجهة قوانين الانتخاب المتتالية، أو قانون الجمعيات والأحزاب، أو قانون اللامركزية الادارية، وكلها لا تساهم في توسيع مساحة العمل الحزبي، بل على العكس تساهم بإنتاج واعادة انتاج القوى التقليدية على حساب مؤسسات الدولة الحديثة ومنها الاحزاب. فالسلطة ترتاح في التعامل مع الافراد أكثر بكثير من تعاملها مع الاحزاب، لأن الفرد مهما علا شأنه يبقى محدود التأثير والمطالب وبالتالي فمن السهل لي ذراعه، بينما تكون برامج الاحزاب ومطالبها أكبر وأوسع وأكثر ثباتاً واستقراراً، وهكذا فالنظام الطائفي يولد أحزابا طائفية، وهذه الأحزاب بدورها لها مصلحة في الحفاظ على هذا النظام، مما يؤدي إلى الدوران في الحلقة المفرغة.[34]

6–كما شهدت الاحزاب اللبنانية تبدلاً في البنى الاجتماعية والتنظيمية وارتفاع في كلفتها التشغيلية،[35] فغالبية المنتمين إلى هذه الأحزاب كانوا من المثقفين والطبقة الوسطى اجتماعياً في المراحل السابقة للحرب الأهلية، ولم يكن العمال والفلاحون عصب هذه الأحزاب بما فيها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. أما اليوم فقد أصبح الانتماء للأحزاب في المرحلة الراهنة شعبياً بشكل أساسي، ويغلب عليه الطبقات الدنيا بعدما أخلى المثقفون ساحة العمل الحزبي، أو بالأحرى بعدما تراجع دورهم وتدنت فعاليتهم ، وهو ما أدى إلى ارتفاع الكلف التشغيلية للأحزاب بسبب ضخامة عددها وازدياد أنشطتها السياسية والاجتماعية، الأمر الذي استدعى الحاجة الملحة إلى مصادر تمويل كبيرة لم تكن تتطلبها في المراحل السابقة التي غلب عليها الطابع غير المأجور في العمل الحزبي عندما كان نشاطها التعبوي بدائي وغير

---

[32]– اشتي، شوكت، واشتي، فارس. تطور الأحزاب السياسية في لبنان –مرجع سابق (ص ص13 –38).

[33] - Simon Hix and Christopher lord, Parties in the political, (London: Macmillan press,1997), p 67.

[34]–الخازن، فريد. الاحزاب السياسية في لبنان.... مرجع سابق. (ص ص45–46–47).

[35] – اشتي، فارس، واشتي، شوكت (2002). الأحزاب السياسية والتطور الديمقراطي (لبنان نموذجاً). على العنوان: –www.ma chahid.com/inde x php? option=com–k2–view . تاريخ الاسترجاع: الاثنين 28 نيسان 2014. (ص ص 18–20).

مكلف، فالمنشور كان وسيلة الإعلام الأساسية، والنادي مكان اللقاء أو الاجتماع، والشارع موضع النشاط، وقادتها كانوا من الطبقة الوسطى ذوي الدخل الكافي من الموظفين وأساتذة الجامعات والأطباء والمحامين والمعلمين وسواهم . أما اليوم فإن المشهد قد تغير كثيراً في ظل العولمة ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة من تلفزيون وإذاعة وصحف ومواقع الكترونية...الخ ، وهذه تحتاج إلى رأسمال كبير للتأسيس والتشغيل والمواجهة والاستمرار، فالعديد من الأحزاب يمتلك اليوم أكثر من وسيلة إعلامية لبث رسائلها وكسب المؤيدين والمناصرين واستنفارهم في داخل لبنان وخارجه وقنوات تلفزيونية بعينها وإذاعات وصحف تتبنى مواقف هذا الحزب أو ذاك بشكل كامل وواضح نظراً لعائديتها إلى الحزب أو زعيمه أو أنصاره وتعلن حربها على خصومه، فمثلاً تلفزيون المستقبل لتيار المستقبل، وتلفزيون المنار لحزب الله، وNBN لحركة أمل، وتلفزيون OTV للتيار الوطني الحر وهكذا ....

وقد أدى ارتفاع الكلف التشغيلية للأحزاب السياسية إلى نتائج لا تُحمد عُقباها أبرزها:

– الاتكال على مؤسسات رأسمالية كبيرة تدعم الحزب مقابل تلبيته مصالحها الاقتصادية الآنية أو المستقبلية، أو لتلبية نداء العصبية الطائفية أو الدينية وما تضمره من مصلحة غير مباشرة عبر الادعاء بحمل لواء الطائفة وعزتها ومكانتها.

– الاتكال على الدعم الخارجي من دول أخرى ترى في تفوق أو انتصار هذا الحزب أو ذاك تعزيزاً لموقعها في المشهد السياسي أو الصراع الدائر في المنطقة، وردعاً لمواقع الآخرين والخصوم، سيما أن الاجتماع السياسي اللبناني يتميز بطبيعة خاصة في انفتاحه على الخارج دون حدود. فحزب الله يتلقى الدعم من سورية وإيران باعتباره طرفاً أساسياً في المعادلة الإقليمية وقوى المقاومة والممانعة في حين تيار المستقبل وحلفاؤه في الداخل يعتمدون على دعم السعودية بشكل أساسي أو ما يسمى دول "الاعتدال العربي" وحلفاؤهم في الغرب.

الخاتمة:

وأخيراً يجدر بنا أن نشير إلى نقطة مهمة، ألا وهي أن هذه الدراسة ليست تأريخاً لأحزاب لبنان، بل محاولة لتسليط الضوء على جانب معين مرتبط بالأحزاب السياسية اللبنانية وارتباطاتها الخارجية ومواقفها، مستعرضين أهم خصائصها وأنماطها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة اللبنانية منذ تأسيسها وحتى وقتنا الحاضر، ولا سيما وأن النموذج اللبناني يمثل إلى حدٍّ ما حالة فريدة في النظام العربي، حيث الدولة غير سلطوية إن لم نقل هشَّة، والمجتمع المدني مُعطىً قائم وليس منحة من الدولة أو تنازل عن بعض حقوقها وسلطاتها التي اكتسبتها بالقوة، (بالثورة أو بالانقلاب...)، وذلك على خلاف ما هو قائم في العديد من دول الوطن العربي، حيث الأحزاب في حال وجودها تدور في فلك الدولة ورجالاتها، ولاسيما تلك الموالية منها أو المتعاونة معها. كما أن لبنان كان حتى تاريخه، الدولة الوحيدة في الوطن العربي المحكومة بنظام الطائفية السياسية (نظام المحاصصة الطائفية) المُقَر دستورياً بثلاثة رؤوس (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس المجلس النيابي)، ولكل منها حق النقض وإمكانية تعطيل العملية السياسية برمتها في هذا البلد.

الاستنتاجات والتوصيات:

1– لم تستطع الأحزاب السياسية في لبنان تخطي التركيبة الاجتماعية –الطائفية والطبقية– القائمة في المجتمع اللبناني، بل على العكس اعتمدت على هذه التركيبة ذاتها في بنيانها و تنظيمها، فكان نشاط هذه الأحزاب بشكل عام يكرِّس البنية الاجتماعية التقليدية ويعززها.

2- الأحزاب اللبنانية كيانات سياسية ذات طبيعة طائفية خاصة، تتنازع مع الدولة على استحواذ السيادة والاستئثار بها .

3- يشكل وجود أحزاب سياسية حديثة تتنافس عبر صناديق الاقتراع، شرطاً أساسيا لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ولعملية التنمية والتحديث السياسي والاجتماعي .

4- يلعب أقطاب النظام الدولي والقوى الإقليمية دور فاعل ومحوري في تشكيل النظام اللبناني وقواه السياسية وأحزابه منذ تأسيسه وحتى وقتنا الحاضر .

5- كما لعبت الثقافة السياسية التقليدية الموروثة بالتعاون مع الأنظمة السياسية القائمة، دوراً مركزياً في هدم وتهشيم الحداثة السياسية في لبنان وولادتها ولادة مشوَّهة، ولم تستطع الأحزاب اللبنانية الانفكاك من هذا الواقع المأساوي وتخطيه، بل انغمست وغرقت فيه.

المراجع:

المراجع العربية:

1- ابراهيم، سعد الدين (1983)، من مقدمة ندوة: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2- الأحزاب السياسية في لبنان حوارات حرة على العنوان الإلكتروني التالي، تاريخ السحب 2013/9/22.http://www.hiwarat-hurra.com/mode/797

3- اشتي، شوكت (1997). *الشيوعيون والكتائب: تجربة التربية الحزبية في لبنان*. ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

4- اشتي، شوكت واشتي، فارس (2007). تطور الأحزاب السياسية في لبنان. ط1. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، بيروت: دار النهار.

5- اشتي، فارس، واشتي، شوكت (2002). الأحزاب السياسية والتطور الديمقراطي (لبنان نموذجاً). على العنوان: www.ma-chahid.com/inde x php? option=com-k2-view . تاريخ الاسترجاع: الاثنين 28 نيسان 2014.

6- حرب، أسامة الغزالي(1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

7- الخازن، فريد(2002)، الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية.ط1. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

8- درَّاج، فيصل، وباروت، جمال (2006). الجماعة الإسلامية في لبنان. في الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية في الوطن العربي. ج1، ط4، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

9- ديفرجيه، موريس. الأحزاب السياسية. (1983). ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد.

10-سلامة، غسان(1987). المجتمع والدولة في الشرق العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11- ضاهر، مسعود (1974). تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1936. ط1. بيروت: دار الفارابي.

12- طربين، أحمد (1968)، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1860-1920. القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية.

13- العبد، عارف (2001). لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

14- المجذوب، محمد (1978). مصير لبنان في مشاريع. ط1. بيروت: منشورات عويدات.

المراجع الأجنبية:

1 -Elkkazen farid,(1991):The communal pact of national Identities. The making and politics of the 1943 national pact... (Oxford: carter for Lebanese studies).

2- Hark, Judith, (1994) The puplic and Social Services of the Lbanese Miltias. Oxford: center for Studies -

3-Marius deeb, (1980), the Lebanese Civil War. (pp60-70).New York: praeger publishers.

4- Simon Hix and Christopher lord .(1997), Parties in the political .London: Macmillan press,.